الأنباء
الاثنين 7 مايو 2012

العبدالله كان متعاوناً لأبعد مدى

الحربش: «التعليمية» تستدعي وزراء الإعلام السابقين لاستكمال التحقيق حول «المرئي والمسموع»

د.محمد الهطلاني ودجمعان الحربش وبدر الداهوم أثناء انعقاد اللجنة التعليمية

وزير الإعلام الشيخ محمد العبدالله أثناء حضور اللجنة

قال رئيس اللجنة التعليمية البرلمانية النائب د.جمعان الحربش: ان اللجنة استأنفت امس التحقيق في ملف المرئي والمسموع ومدى تطبيقه من قبل وزارة الإعلام، مشيرا الى حضور وزير الاعلام الشيخ محمد العبدالله الاجتماع، وكان متعاونا الى ابعد مدى.

واوضح الحربش في تصريح للصحافيين ان اللجنة ستقوم باستدعاء وزراء اعلام سابقين في الاجتماع السابق خصوصا من طبق القانون اثناء توليهم الوزارة، لافتا الى ان اللجنة كلفت من قبل مجلس الامة، ونريد التوصل الى النتيجة المستهدفة. وذكر الحربش اننا نريد السعي الى التأكد من تطبيق القانون على جميع القنوات والصحف، ام ان الوزارة رضخت لضغوط سياسية، ولن نذهب الى المعالجة التشريعية قبل التوصل الى نتيجة في القضية التي بحثناها اولا. وأكد الحربش ان هناك علامات استفهام كثيرة بشأن تطبيق القانون، وهناك ضغوط جرت على وزراء اعلام سابقين لعدم تفعيل القانون ما ادى الى الفوضى التي شاهدناها وإلى الآن انا غير مقتنع بأي تعديل تشريعي، ومن خلال الاجتماعات المتتابعة سنتحقق من قضية المركز المالي، وهل ابلغت الوزارة بالمراكز المالية بالإضافة الى شروط منح التراخيص، وهل هناك قنوات أو صحف لم تلتزم بالشروط؟

وأفاد الحربش بأن القانون حدد الحالات التي تغلق فيها القناة من قبل الوزارة دون الرجوع الى القضاء وهي خمس حالات، والقانون تحدث عن ايقاف اي برنامج دون حكم قضائي، ومنح الوزير حق إيقاف اي برنامج دعائي أو دعاية دون حكم قضائي، متسائلا: هل تم السماح لبرامج متكررة خلافا للقانون، وادعت وزارة الاعلام ان القانون لا يسمح، هذه النتيجة التي سنصل إليها في النهاية.

وأوضح الحربش ان القضية لا تكمن بعدد الإحالات الى النيابة، انما تكمن في مواد من القانون اعطت حق سحب الترخيص لحالات واعطت حق ايقاف اي برنامج في حالات ولم تستخدم من قبل الوزارة، هذا ما نريد التأكد منه، وهل رضخت الوزارة لضغوط سياسية أم كان عملها مهنيا؟

الوعلان يشيد بقرار وزير الإعلام لتفعيل مراقبة القنوات الفضائية

مبارك الوعلان

أشاد النائب مبارك الوعلان بالتوجيهات التي أصدرها وزير الإعلام الشيخ محمد العبدالله المبارك الصباح بشأن تفعيل مراقبة القنوات الفضائية، وبياناتها المالية، وطريقة تمويلها، مؤكدا أن هذه التوجيهات تعد خطوة ايجابية في الاتجاه الصحيح للتعامل مع وسائل الإعلام التي تسعى إلى ضرب مرتكزات الإصلاح والتنمية في البلاد.

وفي تصريح له بهذا الخصوص، قال النائب مبارك الوعلان: نثمن عاليا توجيهات وزير الإعلام في هذا المضمار، حيث انها تنسجم مع مطالبنا المتكررة بضرورة التصدي الحكومي الحاسم ومواجهة الإعلام الفاسد والكشف عن الجهات أو الإفراد الذين يمولونه، وهذا أمر مهم طالبنا به، وقد جاءت استجابة وزير الإعلام سريعة وفعالة وفي توقيتها المناسب.

وأوضح الوعلان أن وسائل الإعلام المختلفة باتت تتمتع بدور وتأثير ونفوذ كبير على قطاعات واسعة من الرأي العام، ولم يعد هذا التأثير يتوقف على مجرد القضايا الثانوية بل إن بعض وسائل الإعلام تعدت ذلك إلى تشكيل الوعي المعرفي وتشكيل توجهات وآراء ومواقف الناس الأمر الذي يستدعي منا الوقوف بكل حزم وصراحة ضد الإعلام الفاسد بمختلف رموزه وكياناته وقنواته ومؤسسات الساعية إلى تهديد قيم وهوية المجتمع، وتهديد أمن واستقرار الوطن، وضرب وحدته الوطنية، وتفتيت نسيجه المجتمعي تحت دعاوى حرية الرأي والتعبير.

وفي ختام تصريحه الصحافي، دعا النائب مبارك الوعلان الحكومة إلى مواصلة نهج الإصلاح والحزم، والوقوف ضد كل من يبتغي النيل من أمن الكويت، وسلامتها، ووحدتها الوطنية.

الشايع يناشد النواب الالتفات لإقرار القوانين المتفق عليها مسبقاً

شايع الشايع

ناشد النائب شايع الشايع اخوانه الاعضاء الى الالتفات لاقرار القوانين المهمة والتي تم الاتفاق عليها مسبقا بما تعود بالنفع للوطن والمواطن والتي منها كشف الذمة المالية لجميع المسؤولين واقاربهم من الدرجة الاولى وحماية استقلالية القضاء اداريا وماليا وجميع القوانين التي تؤكد ملاحقة اوجه الفساد، كما دعا اخوانه الاعضاء الى تأجيل النظر في القضايا محل الخلاف خاصة في ظل وجود من يراهن على فشل الانجاز بهذا المجلس ومن يزرع ألغام الفتنة بهدف زعزعة استقرار الكويت.

فنسأل الله جميعا ان يوفقنا بما فيه الخير والرفعة لوطننا العزيز.

الداهوم يسأل وزير التربية عن المسجلين في التعليم العالي واعتماد شهاداتهم

بدر الداهوم

وجه النائب بدر الداهوم سؤالا برلمانيا الى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف جاء فيه: تشرف وزارة التعليم العالي على الاعتماد الأكاديمي للشهادات الدراسية التي يحصل عليها الطلبة الكويتيون من مختلف الجامعات من دول العالم، يرجى الإفادة عن التالي فيما يخص الجامعة الأميركية في أثينا:

أولا: نمى الى علمي عن توافر أوراق تثبيت ان الجامعة المذكورة معتمدة لدى الجهات الرسمية في اليونان والاتحاد الأوروبي تم تقديمها للمحكمة من خلال احد الطلبة المتقدمين بشكوى للقضاء الكويتي لاعتماد شهادته الدراسية، يرجى تزويدي بنسخة من هذه الأوراق.

ثانيا: يرجى تزويدي بأسماء الطلبة الكويتيين الذين قاموا بفتح ملفات في وزارة التعليم العالي للدراسة في الجامعة المذكورة بمختلف الدرجات الدراسية.

ثالثا: هل قامت وزارة التعليم العالي باعتماد شهادات التخرج لأي من طلبة الجامعة المذكورة؟ يرجى تزويدي بقائمة أسماء وتخصصات والرقم المدني مع بيان نوع الشهادة لهم إن وجد.

رابعا: نمى الى علمي ان عددا من الطلبة الدارسين تم ابتعاثهم على نفقة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وتم فتح ملفات من خلال وزارة التعليم العالي، يرجى تحديد أسماء وتخصصات الطلبة المذكورين مع بيان نوع الشهادة.

خامسا: نمى الى علمي انه تم تعديل مسميات طلبة الدكتوراه المبتعثين على نفقة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب من قبل إدارة الهيئة بعد تخرجهم في الجامعة وإدراجهم تحت مسميات أعضاء هيئة التدريس او التدريب، يرجى تزويدي بشهادة لمن يهمه الأمر حديثة صادرة من الهيئة تبين الاسم والرقم المدني والتخصص والمسمى الحالي ومقر العمل الحالي واسم الجامعة التي صدرت منها شهادة الدكتوراه لكل منهم.

سادسا: تم تشكيل لجنة لدراسة الوضع الأكاديمي لشهادات الطلبة الصادرة من الجامعة المذكورة من قبل وزارة التعليم العالي، يرجى تزويدي بقرار تشكيل اللجنة وأهدافها وأعضائها وجميع محاضر الاجتماعات التي عقدتها اللجنة المذكورة مع بيان الموعد المحدد لانتهاء أعمال اللجنة.

سابعا: نمى الى علمي ان هناك أحكاما قضائية صدرت ضد وزارة التعليم العالي لصالح تصديق شهادات الطلبة خريجي الجامعة الأميركية في أثينا، يرجى التأكيد على صحة هذه المعلومة مع إفادتي بأسماء الطلبة الحاصلين على أحكام قضائية بإلزام الوزارة باعتماد شهادة الجامعة المذكورة.

ثامنا: في حال صحة المعلومات الواردة في البنود: أولا وثالثا وخامسا وسابعا، ما سبب مماطلة وزارة التعليم العالي في اعتماد الشهادات الدراسية الصادرة من الجامعة المذكورة لبقية الطلبة، خصوصا لمن حصل على موافقة وزارة التعليم العالي على الدراسة فيها من خلال فتح ملفات معتمدة من التعليم العالي وعملا بمبدأ المساواة بين المواطنين والتي نص عليها الدستور الكويتي؟

«اتجاهات»: تعديل الدستور لنظام برلماني وهيئة للرقابة الإدارية

خالد المضاحكة

المطر والوسمي والمناور هددوا بمساءلة المبارك والشمالي وصفر.. والجويهل قدّم استجواباً للحمود

91 سؤالاً و33 اقتراحاً بقانون و31 برغبة والقلاف استهدف «الإعلام» بـ 8 أسئلة

«الأوقاف» و«النفط» في مقدمة الأسئلة و«التجارة» و«الصناعة» الأقل بسؤال اليحيى

أصدر مركز اتجاهات للدراسات والبحوث الذي يترأسه خالد عبدالرحمن المضاحكة، تقريره البرلماني خلال النصف الثاني من شهر ابريل الماضي، ويشير التقرير الى ان حصيلة النشاط النيابي في هذه الفترة تبلورت بشكل بارز في كثافة الاسئلة التي قدمها النواب لمختلف الوزراء، والتي بلغت في مجملها 91 سؤالا تقدم بها 31 نائبا، بالاضافة الى تقديم النائب محمد الجويهل استجوابا من 5 محاور للنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود. في حين هدد 3 نواب بتقديم استجوابات لكل من رئيس الحكومة، ووزير الاشغال، ووزير المالية، هذا وقد أسهب نواب المجلس بطرح مجموعة من الاقتراحات بنوعيها، الا ان اقتراحات الرغبات تمثلت بشكل اكبر من اقتراحات القوانين بـ 33 مقترحاً، مقابل 31 اقتراحا بقانون، وبموازاة تقديم المقترحات أسفرت جلسات مجلس الامة عن استصدار 13 قرارا بين اقرار مشروعات قوانين، ونظر طلبات رفع حصانة، وتكليفات بالتحقيقات.

أولا: الأسئلة

وجّه 31 نائباً 91 سؤالاً، وهو مايشير الى ان كل نائب وجه ما يقرب من 3 اسئلة في حين غاب 19 نائبا عن دائرة توجيه الأسئلة، وتصدر وزير العدل والاوقاف والشؤون الاسلامية جمال الشهاب قائمة اسئلة النواب بتلقيه 13 سؤالا، ومن خلال متابعة النواب للوزراء برزت بعض السمات التي اشترك فيها عدد من النواب، حيث خصص نواب اسئلتهم لوزراء بعينهم، فمن واقع تقديم النائب حسين القلاف 10 اسئلة، خص وزير الاعلام الشيخ محمد العبدالله بـ 8 اسئلة منها، كما استهدف النائب صالح عاشور وزير العدل والاوقاف والشؤون الاسلامية جمال الشهاب بـ 3 اسئلة من اصل 6 اسئلة قدمها، وايضا وجه النائب بدر الداهوم 3 اسئلة لوزير التربية ووزير التعليم العالي نايف الحجرف من اجمالي 7 اسئلة طرحها النائب.

زواج البدون:

واجه وزير العدل والاوقاف والشؤون الاسلامية جمال الشهاب 13 سؤالا من النواب «عاشور - الشاهين - الداهوم - الدمخي - النملان - الطريجي - العميري - العمير - الدلال - الغانم» دارت حول شروط بناء المساجد، واجراءات الوزارة تجاه عقود زواج وطلاق فئات البدون، وأسباب التأخر في انشاء مبنى التنمية الاسرية، وموقف الوزارة من فقدان سجل المساهمين في بنك الكويت الوطني، وقيمة المخصصات المالية للادارة العامة لشؤون القصر.

الهيكل التنظيمي للتربية:

بلغت أسئلة النواب لوزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف 11 سؤالا، الا ان الغالبية من تلك الاسئلة دارت حول مقصد محدد وهو الكوادر البشرية داخل الوزارة وطبيعة التعيينات في الهياكل التنظيمية التي تشرف على مسار العملية التعليمية، بالاضافة الى طلب الاطلاع على السير الذاتية لاعضاء ادارة الجامعة المفتوحة، وكذلك اعضاء التدريس بقسم العلوم السياسية بالجامعة، وهو ما طرحه النواب «الداهوم - مطيع - الحربش - الدمخي - دشتي - الدلال - الغانم - الكندري».

النفط وتعاقدات مؤسسة البترول:

تبلورت اسئلة النواب لوزير النفط هاني حسين حول التعاقدات التي تجريها مؤسسة البترول مع الشركات العالمية، ومدى حقيقة المخالفات المثارة في عقد مؤسسة البترول مع شركة سيونيك الصينية، الى جانب الاطلاع على القرارات واللوائح المالية المنظمة لعمل مؤسسة البترول، ومطالبة نيابية اخرى للوقوف على حيثيات تعيين الرئيس التنفيذي للمؤسسة، وفقا لطرح النواب «الطبطبائي - الوعلان - الوسمي - النملان - الداهوم - الطريجي - البراك - الصيفي».

المالية وإدارة أملاك الدولة:

وجّه النواب 10 اسئلة لوزير المالية مصطفى الشمالي تركزت في كثير منها على مسار العمل بادارة املاك الدولة سواء فيما يتعلق بعدد المباني المؤجرة او عقود بيع لشاليهات او حالات التصرف في املاك الدولة، واستفسار عن حجم الاستثمارات في مؤسسة التأمينات الاجتماعية، وماهية التعاملات بين الهيئة العامة للاستثمار واحدى الشركات التجارية وفقا لـ «دشتي - الهطلاني - العميري - العنجري - عاشور - المناور - القلاف - النملان - البراك».

أوضاع أجهزة الإعلام:

بلغت الاسئلة المطروحة لوزير الاعلام الشيخ محمد العبدالله المبارك 9 اسئلة، حيث طرح النائب حسين القلاف فقط 8 اسئلة طلب فيها البيانات الخاصة بمشروع برج الجهراء، والاجهزة المطلوبة لاستقبال البث الرقمي الاذاعي، ومدى جدوى مشروع ايواء سيارات البث الاذاعي، وعدد العاملين بالوزارة ووكالة كونا ورواتبهم ومكافآتهم، وعدد الوسائل المحولة للنيابة العامة.

المنح والقروض والتعاقدات:

استقبل وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، 7 اسئلة من النواب «المناور - المسلم - الطريجي - الطبطبائي - الفضل - عاشور - النملان» وارتبطت ابرزها بالمنح والقروض الكويتية للاردن، وكشف الجهة المسؤولة عن التعاقد مع توني بلير كاستشاري للحكومة، وأسباب الغاء وزارة الكهرباء لمناقصة توريد كابلات، وأسباب التجديد لرئيس لجنة المناقصات المركزية.

«الداخلية» وجنسيات النواب:

ارتبطت الاسئلة الموجهة لوزير الداخلية الشيخ احمد الحمود، بمدى حقيقة حمل نواب لجنسيات اميركية، والخطة المقترحة لمواجهة الازدحام المروري، وأعداد وأسماء الجاليات الايرانية او بصفة خاصة الاناث منهم في الكويت، وفقا للنواب «الفضل - الدقباسي - الطريجي - الشاهين - المناور - اليحيى».

العمالة الوافدة:

أسئلة النواب «النملان - الفضل - الشاهين - المسلم - الصواغ - الجويهل» لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل احمد الرجيب، تعلقت في ابرزها بملف تنظيم العمالة الوافدة واجراءات الوزارة مع الشركات التي تتأخر في استصدار البطاقة المدنية للعمال، وعدد ونوع المهن التي تقوم بها العمالة الافغانية.

ثانياً: الاقتراحات بقوانين

قدّم اعضاء المجلس مجموعة مقترحات بقوانين لاجراء تعديلات دستورية واصلاحات تشريعية لتعزيز المؤسسة الرقابية وتحسين البنية التحتية بالاضافة الى ترسيخ قواعد المواطنة والوحدة الوطنية في البلاد:

الرعاية الاجتماعية:

قدّم النواب: «دشتي - المرداس - النملان - الداهوم - المناور - الهطلاني - العميري - الدلال - الصواغ - المطر - الشاهين - الحربش - مطيع - المسلم - الطبطبائي - الوعلان - البرغش - هايف» 5 اقتراحات بقوانين لـ «منح المواطنين زيادة في العلاوة الاجتماعية، وصرف مكرمة اميرية، وتعديل قانون في شأن الاحوال الشخصية فيما يتعلق بوصية العاجز».

تنظيم القضاء:

من خلال 3 مقترحات طرح النواب: «الدلال - الحربش - المطر - الشاهين - الصواغ، اليحيى - العنجري - الدمخي - عمار - المسلم» رؤيتهم لتنظيم العمل القضائي وذلك عبر «مقترح لتنظيم القضاء وقصر التعيين في القضاء واعضاء النيابة على الكويتيين فقط، وتعديل مادة في المحكمة الدستورية، وانشاء هيئة مستقلة للادلة الجنائية والطب الشرعي».

الملف الاقتصادي:

تقدم النواب: «الدلال - العجمي - الصواغ - الطاحوس - الطبطبائي - الكندري - الشاهين - العمير - الخليفة - البراك - الدقباسي - الصيفي» بـ 4 اقتراحات لاجراء عدد من التعديلات على قانون المناقصات العامة المعروض على اللجنة المالية، وتحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة، وانشاء مصنع لتدوير الاطارات المستعملة، واقتراح بشأن الاحكام الخاصة ببيع الورش في المناطق الحرفية.

القضايا الأمنية:

طرح النواب: «هايف - الحربش - المناور - الهطلاني - الداهوم - العدساني - الراشد - الجويهل - دشتي - المطوع - الفضل» 3 اقتراحات لـ «انشاء نيابة جرائم الآداب العامة وشرطة لمكافحتها، وقانون بتغليظ عقوبة الاعتداء على العسكريين، وقانون لتغليظ العقوبة على كل من يخل قولا او فعلا بالاحترام الواجب للعلم الوطني الكويتي».

قضايا المواطنة:

قدم النواب: «دشتي - العجمي - النملان - الدمخي - شخير - الدلال - الغانم - اليحيى - الصقر - الصواغ - الخليفة - البراك - الدقباسي - الطاحوس» 4 اقتراحات بشأن الوحدة الوطنية ومكافحة التمييز العنصري، واقتراحا في شأن الحقوق المدنية والقانونية لغير محددي الجنسية، واقتراحا بقانون بانشاء الهيئة الوطنية لحقوق الانسان، واقتراحا بقانون باضافة فقرة الى المادة الثامنة من المرسوم الاميري رقم 15 لسنة 1959 بشأن الجنسية الكويتية.

نظام برلماني:

تقدم النواب: «الدلال، الشاهين، المطر، العنجري، عمار، اليحيى» باقتراح بتعديل مواد الدستور للوصول الى نظام برلماني وزيادة عدد النواب الى 75 عضوا، واقتراحا بانشاء لجنة للقيم البرلمانية.

القضايا التعليمية:

لتطوير الشأن التعليمي قدم النواب: «لاري - السلطان - الطريجي - العمير - الكندري» اقتراحين الاول اضافة فقرة جديدة على قانون مكافآت الطلبة الدارسين في الجامعة والتعليم التطبيقي، والثاني انشاء مجلس للتعليم العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

الرعاية السكنية والبنية التحتية:

تبلورت في اقتراح لانشاء مطار دولي خارج المناطق السكنية اشتمل على اربع مواد، واقتراحا بشأن نزع ملكية وتثمين مساكن ضاحية علي صباح السالم قدمها النواب: «شخير - الخنفور - ذياب - العجمي - البرغش - الطاحوس - المرداس - الصيفي - النملان».

دعم العمالة:

قدم النواب: «لاري - هايف - الداهوم - المناور - الهطلاني - العميري» 3 اقتراحات، الاول اضافة تعديل الى المادة الثالثة من القانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية، والثاني بحظر تشغيل الرجال في الاماكن والمحلات المخصصة للنساء، بينما يقضي الاقتراح الثالث بتطبيق نظام المسابقة في شغل وظائف الكادر الخاص.

شؤون دينية:

قدم النواب «هايف - المناور - الهطلاني - الداهوم»، اقتراحين بقانون لمعاقبة داعمي الزنادقة ومراقبة مبرات ومحاسبة الداعمين للمسيئين للرسول، واقتراح بقانون بشان التشجيع على حفظ القران الكريم.

مقترحات أخرى:

مقترحات متنوعة في شان التنظيم الاداري والرعاية الصحية وتنظيم البلدية قدمها النواب «الحربش - الدلال - الطبطبائي - المسلم - البراك - ذياب - شخير - الخنفور» لانشاء هيئة الرقابة الادارية لتدعيم الرقابة على الجهاز الاداري للدولة في الوزارات والهيئات الحكومية، واقتراح لضمان حقوق المرضى، واقتراح بشأن تعديل القانون 2005/5 الخاص ببلدية الكويت.

ثالثا: الاقتراحات برغبة

قدم اعضاء مجلس الامة 31 مقترحا برغبة للمساهمة في تطوير الخدمات الصحية بانشاء المستشفيات والمراكز المتخصصة، بالاضافة الى تفعيل الدور الاجتماعي لنواب مجلس الامة من خلال انشاء مراكز خدمات المواطنين وتسهيل معاملات المتقاعدين والبدون والمعاقين، كما قدم النواب مقترحات لدعم وتعزيز العمالة الوطنية.

خدمات صحية:

قدم النواب «النملان - الغانم - الكندري - الطبطبائي - الشايع - الطريجي - مطيع - الطريجي» 8 اقتراحات لتطوير الخدمات الصحية ببناء مستشفيات وعيادات متخصصة لعلاج متلازمة الداون والكشف المبكر عن مرض السرطان وتجهيز مراكز اسعاف على الطرق السريعة، وانشاء شركات للتأمين الصحي.

رعاية اجتماعية:

اتجهت 4 مقترحات للنواب «الدلال - الشاهين - الدمخي - الغانم» نحو تقديم الرعاية الاجتماعية للمواطنين من خلال انشاء مراكز اجتماعية وترفيهية للمتقاعدين، وتخصيص صندوق للبدون لاداء فريضة الحج، واقتراح بتخصيص مراكز خدمات للمعاقين.

دعم العمالة:

طرح النواب «الطريجي - النملان - الطبطبائي» اسهاماتهم لدعم العمالة من خلال 4 مقترحات بتخصيص بوليصة تامين لرجال الاطفاء والعلاج بالخارج، والزام الجهات الحكومية بأن يكون تاريخ الترشيح للعمل هو تاريخ التعيين، واشتراط اتمام 4 سنوات للتوظيف كمؤذن متطوع.

خدمات امنية:

اقترح النواب «الطريجي - مناور - العمير» تكليف شركات تأمين للتحقيق في الحوادث المرورية البسيطة، ومنح نوط الواجب العسكري لغير الكويتيين المتطوعين في حرب التحرير، وانشاء جسر للمشاة للربط بين منطقتي بيان ومشرف.

وقدم النواب «هايف - الطبطبائي - مطيع - الحربش - المطر - الطريجي - الغانم - الشاهين - شخير - الخليفة - البرغش» مجموعة اقتراحات اخرى هدفت الى تعزيز ودعم الاسرة الكويتية، واقترحات لتطوير البنية التحتية بتجديد الشوارع ومنح قروض اسكانية، واقتراح لتطوير المكاتب الثقافية بالخارج وانشاء مجمع للغة العربية، كما طالبت مقترحات اخرى بتخليد ذكرى الشخصيات التي قدمت خدمات جليلة للدولة ومنها «سمير سعيد - عيد سلطان شلاش - احمد عمران جمعة - محمد عبدالعالي العتيبي».